



غازي قريطم

رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في بيروت وجبل لبنان

## ٢٠١٠ عام الانجازات الكبرى

أظهر الاقتصاد اللبناني في سنة ٢٠٠٩ الماضية مناعة لافتة في وجه الأزمة المالية العالمية، إذ أن بوادر تحسن الظروف المحلية قد عززت النشاط الاقتصادي الحقيقي بشكل عام، ورفع صندوق النقد الدولي النمو المتوقع للنتائج المحلي الإجمالي في لبنان إلى نسبة ٧ بالمئة للعام ٢٠٠٩.

المؤشرات الاقتصادية التي شهدتها الاقتصاد الوطني في العام الفائت كانت إيجابية بمعظمها (حركة البناء، حركة السياحة، النشاط المصرفي..)، وهي مؤشرات دلت بشكل واضح على إن الاقتصاد اللبناني لا يزال يتمتع بعناصر القوة التي إذا ما أُضيف لها الاستقرار السياسي فإنها تكبر ويعظم شأنها.

إننا اليوم في العام ٢٠١٠ ومع وجود حكومة وفاق وطني برئاسة السيد سعد الحريري نتطلع إلى أن تكون هذه السنة، سنة إعادة ترتيب الأولويات الحياتية للناس، سنة إعادة انطلاقة النشاط الاقتصادي على أسس ثابتة ومستدامة ما يعطي الاقتصاد اللبناني قوة حقيقية تساهم أولاً في زيادة نسب النمو، وثانياً في الحد من تفاقم المديونية العامة وارتفاع أزمة عجز الموازنة.

إننا نتطلع في بداية السنة الجديدة بأمل وتفاؤل إلى مستقبل لبنان وعلى كل الصعد في مقدمها الصعيد الاقتصادي. ونرى في هذا السياق أن تركّز الحكومة في عملها في المجال الاقتصادي والاجتماعي على ثلاثة محاور تتمثل أولاً في تعزيز النمو الاقتصادي، وثانياً في جعل هذا النمو يساهم في معالجة المسألة الاجتماعية، وثالثاً إن يحافظ على نسبة نمو للدين العام دون نسبة نمو الناتج المحلي ضيقاً لتفاقم الوضع.

والى النقاط الأنفة الذكر نتمنى أن نشهد في العام ٢٠١٠ بداية عملية حقيقية للإصلاح الإداري، مع حسم إيجابي للتباين القائم بين القوى السياسية حول بعض الملفات المطروحة والتي هي موضع تجاذب كملف الخصخصة، مع التشديد على أهمية خلق شبكات الأمان الاجتماعي التي تمثل عنصراً رئيسياً من عناصر الاستقرار السياسي.

على العموم، نرى صفحات مشرقة قادمة وفرصاً عديدة مناحة علينا عدم تفويتها لتعويض ما فاتنا على مختلف الصعد، سياسياً واقتصادياً ومالياً، ونحن واثقون بأن العام ٢٠١٠ سيكون عام المفاجآت السارة، عام الوفاق والتوافق والوحدة، وأخيراً عام العودة إلى الانجازات الكبرى الاقتصادية والمالية والاجتماعية. ■